



مَجَلَّةُ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ
(المجلد/ التاسع - العدد الثاني/ يوليو - ديسمبر 2025م)

تاريخ الاستلام: 2025/05/6 م ، تاريخ القبول: 2025/06/16 م ، تاريخ النشر 2025/07/25م

مِنْ مَلَامِحِ الْمُضَارَعَةِ الصَّوْتِيَّةِ وَأَثَرِهَا فِي الاسْتِعْمَالِ اللُّغَوِيِّ

د. فوزي حسين الراشدي

كلية التربية بالقره بوللي، جامعة المرقب- ليبيا

fhaalrashdi@elmergib.edu.ly

مُلَخَّصٌ:

تناول هذا البحث ظاهرة المضارعة بين الأصوات، وقد تمت دراستها في أربعة مباحث؛ حمل الأول عنوان: (من ملامح المضارعة بين الصوامت)، وحمل الثاني عنوان: (من ملامح المضارعة بين الصوائت)، وحمل الثالث عنوان: (من ملامح المضارعة بين الصوامت والصوائت)، وحمل الرابع عنوان: (تضارع الأصوات وأثر ذلك في التناوب اللغوي)، ويهدف البحث إلى التعرف والكشف على العلائق الصوتية التي بين الأصوات وأنواعها، وأواصر القرابة بينها، وأثر ذلك في الاستعمال اللغوي، وفق المنهج الاستقرائي التحليلي. وقد خُصَّصَ البحث إلى عدة نتائج من أهمها: أنّ المضارعة بين الأصوات تُعد ضروريًا من ضروب التوسع اللغوي الذي تتمتع به العربية، وهي من الظواهر التي اضطرت العربية إلى ابتداعها للوصول إلى النطق السهل السليم، كما أنّ التجانس الصوتي يُعد من أهم الأسباب التي ساعدت في تناوب الأصوات اللغوية ووقوعها موقع بعض.

الكلمات المفتاحية: ملامح، المضارعة الصوتية، الاستعمال اللغوي.

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وبعد:

فإنه لا يخفى على كل من له دراية بهذه اللغة أنّ العربية تتمتع بعدة سمات قلما تجدها في غيرها من اللغات الأخرى منها: أنها لغة القرآن الكريم، وقد شرفها الله بذلك، وغزارة مفرداتها، وتميزها بالتوسع اللغوي، وجنوحها إلى التخفيف. ومن خلال هذا البحث سنقوم بدراسة إحدى سمات هذه اللغة وخصائصها، والمتمثلة في ظاهرة المضارعة الصوتية، وبيان أثرها في الاستعمال اللغوي؛ وبيان أنّ هذه

من ملامح المضارعة الصوتية وأثرها في الاستعمال اللغوي

العربية لم تبتدع هذه الظاهرة إلا لكي تُسهّل على مستعمليها استعمالها داخل محيطهم المعيش فيه، ويتم ذلك إمّا عن طريق تخفيف الثقل الناجم عن تجاوز أصواتها المتنافرة، وإمّا عن طريق رعايتها لأصواتها وتقريبها من بعض؛ حتى تفتح المجال أمام التناوب بين تلك الأصوات داخل البنى اللغوية، فتنوع وظائف الأدوات اللغوية ومهامها.

ويكفي أهمية المضارعة؛ أنّ أكثر الدراسات اللغوية عند الأقدمين قامت عليها؛ فلولا مضارعة الاسم للفعل لما أُعمل الاسم، ولولا مضارعة (ما النافية) لـ(ليس) لما أُعملت (ما) عند الحجازيين، ولولا المضارعة لما استطعنا نطق التاء طاءً مجانسة لحرف الصاد في صيغ الافتعال، وكل هذا ستكون دراسته في ضوء ما خلفه لنا جهاذة اللغة القدامى من تراث لغوي غزير. ومن خلال ما توصل إليه المحدثون من آراء أساسها ذلك الموروث اللغوي.

أهداف البحث:

- 1- التعريف بظاهرة المضارعة بين الأصوات، وبيان أغراضها اللغوية، ولمّ ابتدعتها العربية؟
- 2- التعرف على العلاقات بين الأصوات وأواصر القرابة بينها، وأثر ذلك في التناوب اللغوي.
- 3- معرفة التقارب الصوتي بين الصوائت، وكيف تمّ التناوب بينها؟
- 4- الكشف عن أضرب المضارعة من حيث اقتصار حدوثها داخل المفردة الواحدة، أي بين أصواتها المتجاورة والمتنافرة، أم أنها تجاوزت ذلك بأن ضارعت الصيغة الصرفية الصيغ الأخرى والعكس.
- 5- التعرف على العلاقة الصوتية التي تربط بين الصوائت والصوامت، وبينها وبين حرف النون باعتبارها من الصوامت، وهل غنة النون لها أثر في هذه المضارعة؟
- 6- التعرف على آراء الأقدمين والمحدثين حول علاقة القرابة الصوتية، ومدى انعكاس هذه العلاقة وأثرها في التناوب اللغوي بين الأصوات.

الدراسات السابقة:

ذكر الأقدمون هذه الظاهرة في مؤلفاتهم، مستخدمين مصطلحات عدة في التعبير عنها؛ كمصطلح التقارب، والمناسبة، والمشاكلية، والتقريب، والمضارعة. وهذا الأخير كثيراً ما كانوا يذكرونه في مؤلفاتهم، فقد ذكره سيبويه في الكتاب، والمبرد في المقتضب، وابن جني في الخصائص وغيرهم، ودرسها المحدثون

د. فوزي حسين الرّاشدي

تحت مصطلح (المماثلة). وقامت عدة أبحاث عُنونت بهذا الاسم منها: المماثلة مصطلح قديم جديد، لسميرة عبد المالك، والمماثلة الصوتية دراسة نظرية تطبيقية، محمود عبد الرحيم⁽¹⁾.

وهناك بحثان يحملان مصطلح (المضارعة)؛ أحدهما: المضارعة الصوتية بين أصوات العربية، د. يحيى بن علي المباركي، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (136)، والآخر مصطلح المضارعة الصوتية في لسان العرب لابن منظور (دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث)، د. محمد رشاد المسيني، المجلة العلمية بكلية اللغة العربية - أسيوط، العدد(40)، 2021م.

وبعد اطلاعي على هذين البحثين؛ ظهر لي أنّ دراستي هذه تناولت بعضًا مما تناوله هذان الباحثان، ولعلّ الإضافة في هذا البحث تتعلق بمسألة أثر التضارع الصوتي في التناوب اللغوي.

المنهج المستخدم:

سأستخدم منهجًا يجمع بين الاستقراء والتحليل، بحيث يتم استقراء هذه الظاهرة في الموروث اللغوي القديم، ومن خلال بعض المواطن التي تمت فيها هذه المضارعة، سُنْتَخذ بعض الصيغ الصرفية أنموذجًا أو شاهدًا عليها.

المصطلحات اللغوية المتشابهة الواردة في هذا البحث:

قد يلحظ القارئ الكريم أثناء قراءته لصفحات هذا البحث أنّي قد استعملت مصطلحات متردفة، ولذلك وجب التنبيه إليها، وتفسيرها وهي:

- 1- التعبير بمصطلح الحرف والصوت، والحروف والأصوات بمعنى واحد.
- 2- التعبير بمصطلح حروف المدّ، أو أصوات المدّ وهي: حروف العلة (الألف- الواو - الياء).
- 3- التعبير بمصطلح (الصوامت) وهي: الحروف الصحيحة.
- 4- مصطلح الصوائت، وهي حروف العلة: (الألف- الواو - الياء) والحركات الثلاث.
- 5- الحركات الطويلة (ا لألف- الواو - الياء)، والحركات القصيرة (الضمة والفتحة والكسرة).
- 6- حروف العلة وأصوات المد، والحركات الطويلة هي (الألف- الواو - الياء) ويصح أن نطلق عليها مع الحركات الثلاثة (حروف المد الستة) كما يذهب إلى ذلك ابن جني.

⁽¹⁾ يُنظر مصطلح المضارعة الصوتية في لسان العرب، محمد المسيني: 501.

من ملامح المضارعة الصوتية وأثرها في الاستعمال اللغوي

خطة البحث: وقسمت إلى:

- 1- مقدمة: ذكرت فيها: أهداف البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وتقسيمات خطة البحث.
- 2- المبحث الأول - (من ملامح المضارعة بين الصوامت).
- 3- المبحث الثاني - (من ملامح المضارعة بين الصوائت).
- 4- المبحث الثالث - (من ملامح المضارعة بين الصوائت والصوامت).
- 5- المبحث الرابع - (تضارع الأصوات وأثر ذلك في التناوب اللغوي).
- 6- الخاتمة- وبها نتائج البحث.
- 7- فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول - من ملامح المضارعة الصوتية بين الصوامت⁽¹⁾

أولاً- المضارعة في اللغة:

جاء معنى المضارعة في اللغة بمعنى: المشابهة، وضارعه أي: صار مثله أو شبيهه⁽²⁾ وإنما سُمي الفعل المستقبل مضارعاً؛ لأنه ضارع الاسم؛ ومنها سُمي الضرع ضرعاً؛ لأنه شابه أخاه⁽³⁾.

ثانياً- معنى المضارعة في الاصطلاح:

توصل بعض الباحثين من خلال دراساتهم التي أُقيمت على الصوامت إلى تعريف المضارعة الصوتية، فعرفوها بأن قالوا: هي المقاربة بين صوتين متجاورين متنافرين، بإبدال أحدهما صوتاً مشابهاً، أو قريباً للصوت الآخر المجاور له؛ ليضارعه ويشابهه، ولا يكون مطابقاً له كي لا يفنى فيه⁽⁴⁾.

وينتج عن هذه المقاربة تأثير وتأثر بين هذين الصوتين المتجاورين، والمختلفين في الصفة؛ لأن أحدهما يحمل صفات قوية، والآخر صفات ضعيفة؛ كتجاور الصاد والتاء في صيغة (افتعل)، نحو: اصتبر، حيث تم إبدال التاء طاءً؛ وذلك لضعف التاء؛ كونها حرفاً مستقلاً غير مطبق أو مفخم، أمام

⁽¹⁾ يُقصد بالصوامت: (الحروف الساكنة)، أو جميع أصوات اللغة ما عدا أصوات المد الثلاثة (و - ا - ي).

⁽²⁾ يُنظر لسان العرب لابن منظور: (ضرع).

⁽³⁾ يُنظر أسرار العربية لأبي البركات الأنباري: ص 48 - 49.

⁽⁴⁾ يُنظر في اللغة العربية (دراسة وصفية تحليلية بين القدامى واللسانيات العربية الحديثة، نسرین شنوف: ص 397.

د. فوزي حسين الرّاشدي

الصاد المفخمة المستعلية والمطبقة، وللحفاظ على بقائها أمام الصاد؛ ضارعت التاء الطاء أختها في المخرج، فقلبت طاء؛ ولمشاركة الطاء للصاد في صفة الإطباق؛ صار نطق اصتبر اصطبر⁽¹⁾.

كما عُرِّفت المضارعة بأنها عبارة عن: "تفاعل بين الصفات الصوتية للحروف أثناء عملية النطق، ينتج عن هذا التفاعل إبتاع حرف لحرف آخر، وهذه التبعية هي نتاج التفاوت الواضح بين صفات الحرفين"⁽²⁾، ومن أمثلة ذلك التفاوت: الصاد المهموسة الساكنة والذال المجهورة في كلمة (يصدر)؛ فلما كرهوا الخروج من الهمس إلى الجهر؛ لجأوا إلى المضارعة وذلك بأن يُنحى بالصاد نحو الزاي؛ لأنها من مخرجها، وهما من حروف الصفير، وتناسب الذال في الجهر، فيتجانس الصوتان⁽³⁾؛ فقالوا في يصدر: يزدر، وفي التصدير: التزدير⁽⁴⁾.

ثالثاً - مصطلح المضارعة عند النحويين:

لم يكن مصطلح المضارعة عند الأقدمين غريباً، بل استعملوه كأبي مصطلح نحوي آخر، غير أنهم درسوا هذه الظاهرة ضمن مجموعة من الظواهر الأخرى كالإدغام، والإمالة، والإعلال، والإبدال⁽⁵⁾.

واستعمله سيبويه (180هـ) في مواضع كثيرة من كتابه؛ من ذلك قوله: "باب الحرف الذي يُضارع به حرفٌ من موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه"⁽⁶⁾، وأيضاً ابن السراج في أصوله⁽⁷⁾.

غير أنّ مصطلح المضارعة لم يستقر عند أكثر النحويين العرب القدامى، كسيبويه، والمبرد (185هـ)، والمازني (247هـ)، وابن جني (392هـ)، وغيرهم؛ لذلك درجوا على استعمال مصطلحات

¹ يُنظر المضارعة الصوتية بين أصوات العربية، للمباركي: ص 425.

² مصطلح المضارعة الصوتية في لسان العرب، محمد المسيني: ص 490.

³ يُنظر شرح المفصل لابن يعيش: 189/5.

⁴ يُنظر الخصائص لابن جني: 146/2.

⁵ يُنظر مصطلح المضارعة الصوتية في لسان العرب، محمد المسيني: ص 500 - 501.

⁶ الكتاب: 477/4.

⁷ 429/3.

من ملامح المضارعة الصوتية وأثرها في الاستعمال اللغوي

أخرى مرادفة وقريبة من معنى المضارعة؛ كالبديل، والإبدال، والقلب، والتقريب، والمجانسة، والمناسبة⁽¹⁾ فابن جني - مثلاً - عبّر عن المضارعة بمصطلحات عدة؛ منها: (التقريب)، وعدّه من ضروب الإدغام؛ فهو يرى أنّ إبدال التاء طاء في (اصْطَبِر) من باب تقريب صوت من صوت آخر، لأنّ صوت الطاء مشابهٌ لصوت التاء، وموافق له في المخرج من طرف اللسان، وموافقان للصاد في صفاته كالتفخيم والإطباق والاستعلاء⁽²⁾.

وعبّر في مواضع أخر من كتابه بمصطلح (المضارعة)، من ذلك: حديثه عن بناء (فَعَل يَفْعَل) الذي عينه أو لامه حرف حلقي؛ فذكر وجه الشبه والتقارب بين الفتحة وحروف الحلق قائلاً: "ومن ذلك أيضاً قولهم: (فَعَل يَفْعَل) مما عينه أو لامه حرف حلقي نحو: سَأَلَ يسأل، وقرأ يقرأ، وسَعَرَ يسعر، وقرع يقرع، وسَحَلَ يسحل، وسَبَحَ يسبح، وذلك أنهم ضارَعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق لما كان موضعاً منه مخرج الألف التي منها الفتحة"⁽³⁾؛ ففتحت عين (يفعل) مجانسةً للامها؛ إذ الفتحة تُعدُّ من جنس الألف، والألف مخرجها من الحلق، ولولا ذلك لما تمت المضارعة.

وفي موضع آخر يذكر ابن جني مضارعة المعرفة للنكرة، والجمع للمفرد؛ فيقول: فإن قلت: فإذا كان الأمر كذلك فما بالهم نَوَّنوا الأعلام كزيد وبكر؟ قيل: جاز لك لأنها ضارعت بألفاظها النكرات؛ إذ كان تعرفها معنوياً لا لفظياً؛ لأنه لا لام تعريف فيها، ولا إضافة، كما صرفوا من الجمع ما ضارع الواحد بينائه نحو (كِلَاب)؛ لأنه ككِتَاب، و(شُيُوخ) لأنه كسُدُوس⁽⁴⁾ ومعنى ذلك؛ أنّ الأعلام شابهت النكرات في صورة اللفظ فتَوَّنَت؛ إذ لا وجود لأدلة أو علامات ظاهرة تفيد تعريفها؛ كدخول (أل)، أو إضافتها إلى غيرها. وقد حدث هذا الأمر أيضاً مع ما جاء على وزن (فِعال) من أبنية الجموع؛ فأجازوا صرفها؛ للشبه الحاصل بينها وبين بناء (فِعال) في الاسم المفرد، فلما وجدوا الشبه؛ ضارَعوا وقاربوا بينهما في دخول التتوين على الجمع.

⁽¹⁾ يُنظر في اللغة العربية (دراسة وصفية تحليلية بين القدامى واللسانيات العربية الحديثة)، نسرين شنوف: ص 397 - 398.

⁽²⁾ يُنظر الخصائص لابن جني: 142/2 - 143.

⁽³⁾ المصدر نفسه: 143./2

⁽⁴⁾ المصدر نفسه: 243/3.

د. فوزي حسين الرّاشدي

وكما استعمل النحويون مصطلح (القلب) للتعبير عن المضارعة استعمله ابن جني أيضاً، وذلك عند حديثه عن التفاعل الذي يحصل بين الحروف المستعلية و المستقلة أثناء تجاورهما، فقال: "ومن ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستعلي، فتُقَرَّب منه بقلبها صادًا على ما هو مبين في موضعه من باب الإدغام، وذلك كقولهم في سُمَّت: صُمَّت، وفي السوق: الصوق"⁽¹⁾.

ومعنى ذلك: أن السين حرف مستقل، والقاف حرف مستعلٍ، فصارعا القاف بصوت يوافقها في هذا الاستعلاء؛ فقلبوا السين صادًا؛ لتوافق القاف في صفة الاستعلاء والإطباق.

أما اللغويون المحدثون فقد استعملوا مصطلح المماثلة كبديل عن مصطلح المضارعة عند القدامى، وهما مترادفان، ويلتقيان معاً في الدلالة⁽²⁾.

ثالثاً - من أسباب المضارعة بين الأصوات:

تعتبر المضارعة الصوتية إحدى الظواهر اللغوية التي ابتدعتها العربية، حالها حال الظواهر اللغوية الأخرى؛ كظاهرة الإدغام، والإبدال، والإعلال، والتي تقوم جميعها على أسس وقوانين صوتية منضبطة، تسعى إلى تحقيق الانسجام الصوتي، وتسهيل النطق⁽³⁾ ولذلك من ضمن تعريفات المضارعة وبيان مفهومها وغرضها قالوا بأنها: "تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض تأثراً يؤدي إلى التقارب في الصفة أو المخرج، تحقيقاً للتناسب الصوتي، وتيسيراً لعملية النطق، واقتصاداً في الجهد العضلي"⁽⁴⁾.

وقد ذكر كثير من العلماء الأسباب التي أدت إلى حدوث مثل هذه الظواهر في اللغة، ويكاد يتفق أكثرهم على أنّ السبب الرئيس وراء حدوث ظاهرة المضارعة تحديداً هو جنوح العربية دائماً إلى التخفيف وتسهيل النطق، إضافة إلى بحثها الدؤوب عما يجعل أصواتها فيما بينها متجانسة متوافقة وغير متنافرة؛ والابتعاد عما يؤدي إلى جعل النطق صعباً⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ الخصائص لابن جني: 144/3.

⁽²⁾ يُنظر مصطلح المضارعة الصوتية في لسان العرب، لمحمد المسيني: ص 510.

⁽³⁾ يُنظر المصدر نفسه والموضع نفسه.

⁽⁴⁾ لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، لعبد العزيز مطر: ص 245.

⁽⁵⁾ يُنظر مصطلح المضارعة في لسان العرب، لمحمد المسيني: ص 514.

من ملامح المضارعة الصوتية وأثرها في الاستعمال اللغوي

ولعل ما سقناه آنفاً من نماذج خير دليل على سبب حدوث ظاهرة المضارعة، وكيف تم التضارع الصوتي بين صوتي السين والقاف، والصاد والذال، وغيرهما من أصوات العربية. وقد ألمح سيبويه إلى هدف المضارعة وذلك من خلال حديثه عن تجاوز حرفي الصاد الساكنة والذال المتنافرين في الصفات، وذلك في كلمتي: (يصدر)، و(التصدير)، فالصاد مهموسة رخوة، والذال مجهورة شديدة مطبقة؛ فيقول: "فجعلوا الأول تابعاً للآخر، فضارعوا به أشبه الحروف بالذال من موضعه وهي الزاي، لأنها مجهورة غير مطبقة. ولم يبدلوا زايًا خالصة كراهية الإجحاف بها للإطباق... وإنما دعاهم إلى أن يقربوها ويبدلوا أن يكون عملهم من وجه واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد" (1) فقله: (وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد) يدور هنا حول معنى واحد وهو التخفيف وتسهيل النطق؛ الذي يتمثل في وجود صوتين متنافرين، فالأول الصاد الذي يتصف بالهمس، والآخر الذال الذي يتصف بالجهر، فعمدوا إلى طريقة توصلهم إلى نطقهما نطقاً سليماً؛ إذ نطقهما متجاورين بهذه الصفات يُعد ثقلاً على اللسان فضارعوا بينهما للحصول على مرحلة وسطى تجمع بينهما، فنحوا بالصاد إلى الزاي الذي يمثل الصوتين في المخرج والصفة؛ فخفف بذلك من التباين بين الصوتين؛ وسهل نطقهما، وصار نطق (يصدر): يزدر، و(التصدير): التزدير (2).

المبحث الثاني

من ملامح المضارعة الصوتية بين الصوائت (3)

ارتبطت دراسة المضارعة بين الصوائت عند النحويين القدامى بمواضيع صوتية عدة؛ كالإمالة والإعلال والإبدال، وغيرها، ولعل الذي ساعد على ذلك هو تقاربها صوتياً، وانسجامها في الصيغة الواحدة (4) هذا التقارب تمثل في خفائها واتساع مخرجها كما يصفها سيبويه (5) وأيضاً هوائية؛ مخرجها من الجوف (6) وبالتالي لا وجود لأي اختلاف بين هذه الصوائت طولها وقصيرها، بقدر ما يوجد بينهما

¹ الكتاب: 478/4.

² يُنظر المضارعة الصوتية بين أصوات العربية، للمباركي: ص469.

³ يُقصد بمصطلح (الصوائت): حروف المد الثلاثة والحركات، أو ما يُعرف عند بعض اللغويين المحدثين بالحركات الطويلة والقصيرة.

⁴ يُنظر المضارعة الصوتية بين أصوات العربية للمباركي: ص432.

⁵ الكتاب: 436/4.

⁶ يُنظر شرح المفصل لابن يعيش: 515/5.

د. فوزي حسين الراشدي

بينهما من قوة في التماثل والتشابه؛ والذي بدوره يساعد ويقوّي حدوث المضارعة بينهما؛ يقول ابن سينا(428هـ): "وأما الألف المصوتة وأختها الفتحة فأظن أنّ مخرجهما مع إطلاق الهواء سلساً غير مُزاحم. وأما الواو المصوتة وأختها الضمة فأظن أنّ مخرجهما مع إطلاق الهواء، مع أدنى تضيق للمخرج، وميل به سلس إلى فوق. وأما الياء المصوتة وأختها الكسرة فأظن أنّ مخرجهما مع إطلاق الهواء، مع أدنى تضيق للمخرج، وميل به سلس إلى أسفل"⁽¹⁾ والاختلاف قد لا يكون إلّا في الكمية الزمنية للصوت؛ ذلك أنّ حرف المد يعادل ضعف الحركة القصيرة، والحركة تعادل من حيث زمنها نصف زمن المد⁽²⁾.

وقد قدر العكبري(616هـ) هذا الزمن بحركتين وذلك عند حديثه عن إبدال الهمزة من الواو فقال: "تلك- أي الإبدال - على ضربين جائز ولازم؛ فالجائز: أن تتضم الواو ضمّاً لازماً أولاً كانت أو وسطاً فإنّه يجوز قلبها همزة كقولك في وَعِد: أَعِد وفي وُجوه: أُجوه وفي أُنُوب: أُنُوب، إنّما كان كذلك؛ لأنّ الواو مقدّرةً بضمّتين، فإذا انضمت ضمّاً لازماً، فكأنّه اجتمع ثلاث ضمّات، وكلّ واحد منها مُستقل، فهُرب منها إلى ما لا يقدر بضمّتين، وهو الهمزة"⁽³⁾.

وقد برز هذ التقارب الصوتي بين هذه الصوائت عند الأقدمين من خلال دراستهم لبعض الظواهر الصوتية المختلفة؛ كالإمالة التي كانت تُمثل عندهم نوعاً من تقريب الصوائت فيما بينها؛ بحيث تنحو الفتحة إلى الكسرة والألف إلى الياء، لضرب من التجانس والتشاكل والتخفيف عند النطق، وقد اشتهرت بها قبائل من أهل نجد مثل تميم وقيس⁽⁴⁾؛ ويتم ذلك "إذا ولي الألف كسرة قبلها أو بعدها؛ نحو: عِمَاد وعَالِم؛ فيميلون الفتحة قبل الألف إلى الكسرة، ويميلون الألف نحو الياء، فكما أن الفتحة ليست محضة؛ فكذلك الألف التي بعدها؛ لأن الألف تابعة للحركة؛ فكأنها تصير حرفاً ثالثاً بين الألف والياء"⁽⁵⁾.

ولعلّ مسائل الإعلال وما فيها من قلب صائت إلى آخر من باب المضارعة أيضاً، وتمن باب تقريب الصوت إلى نقيضه؛ حتى يتم التجانس والتشاكل؛ وذلك عن طريق قلب حرف العلة إلى حرف يجانس ما

⁽¹⁾ أسباب حدوث الحروف، لابن سينا : ص84.

⁽²⁾ يُنظر أصوات الحركات العربية، د. منال هاشم نجار: ص125.

⁽³⁾ اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: 290/2 - 291.

⁽⁴⁾ يُنظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 4/3 والنشر في القراءات العشر للجزري: 30/2.

⁽⁵⁾ شرح المفصل، لابن يعيش 188/5.

مِنْ مَلَامِحِ الْمُضَارَعَةِ الصَّوْتِيَّةِ وَأَثَرِهَا فِي الْإِسْتِعْمَالِ اللَّغَوِيِّ

قبله من الحركات من ذلك: قلب الألف واوًا؛ مجانسة للضمة التي قبلها، نحو: بايع وبُوع، وكذلك تتابع الحركات المتناقضة الثقيلة في الصيغة الواحدة؛ من دوافع العربية إلى التقريب بين أصواتها، كأن تأتي الياء الساكنة وقبلها ضمة، وبعدها كسرة، فتُقلب واوًا لتجانس الضمة التي قبلها؛ نحو: مُوسِر ومُوقِن؛ إذ الأصل: مُيِّقِن ومُيِّسِر، وأيضًا: طُوبى وخُورى؛ إذ الأصل طُيُّبى وخُيْرَى. أو تُقلب الواو ياءً مجانسة للكسرة التي قبلها نحو: صِيَام وصِوَام، وقِيَام وقِوَام، وغير ذلك من مسائل الإعلال التي حدثت بها تقريب بين هذه الصوائت للتخفيف والتسهيل⁽¹⁾.

وقد نقلت لنا كتب اللغة صورًا عديدة من صور المضارعة الصوتية التي حدثت بين الصوائت؛ من ذلك ما ذكره ابن جني من أنّ الحركات الطويلة (ا - و - ي) الناشئة من مطل الحركات القصيرة (الفتحة والضمة والكسرة) وامتدادها، قد ضارعت الحركات القصيرة في هذا الامتداد، ومكونة صوتًا آخر شبيهًا بهن، وهو الهمزة؛ حيث يقول: "ومن مضارعة الحرف للحركة أن الأحرف الثلاثة: الألف والياء والواو إذا أشبعن ومطلن أدين إلى حرف آخر غيرهنّ، إلا أنه شبيه بهن، وهو الهمزة، ألا تراك إذا مطلت الألف أدتك إلى الهمزة، فقلت: آء، وكذلك الياء في قولك: إيء، وكذلك الواو في قولك: أوء. فهذا كالحركة (إذا مطلتها) أدتك إلى صورة أخرى غير صورتها، وهي الألف والياء الواو في: منتزاح، والصياريف، أنظور"⁽²⁾.

ويقصد بقوله: (منتزاح): أنّ الشاعر لما اضطر إلى التخفيف؛ مطل الفتحة بحيث نشأت عنها الألف المجانسة لتلك الفتحة قبلها، والأصل مُنتَزَح⁽³⁾ وذلك في قوله من الوافر⁽⁴⁾:

فَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمَنْ ذَمَّ الرِّجَالَ بِمُنْتَزَاحٍ

وكذلك في قوله: (الصَّيَارِيفُ): حيث مطل الكسرة؛ فنشأت عنها الياء والأصل الصياريف⁽¹⁾ وذلك في قوله من البسيط⁽²⁾:

¹ يُنظر المضارعة الصوتية بين أصوات العربية للمباركي، واللهجات العربية نشأة وتطوراً، لعبد الغفار حامد هلال: 437.

² الخصائص: 320/2.

³ يُنظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 25/4 .

⁴ نسبه ابن جني لابن هرمة في سر صناعة الإعراب: 41/1 ، ووافقه صاحب اللسان. حيث قال: وقوله بمنتزاح: أي بمنتزح من كذا : ببعد منه: (نزع).

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى في كُلِّ هاجرة نَفَى الدَّنَائِرِ تَنْقَادُ الصَّيَّارِيفِ

وفي (أنظرو): يريد أنظرُ حيث مَطَل الضمة؛ فنشأت عنها الواو مجانسة للضمة قبلها⁽³⁾ وذلك في قوله من البسيط⁽⁴⁾:

وَأَنْفِي حَيْثُ مَا يَدْنِي الهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ

والجدير بالذكر أنّ الحركة الطويلة قد تُضارع الحركة القصيرة في ظاهرة التخفيف؛ بحيث إذا حُذفت الحركة حُذفت الحرف مضارعة لها، من ذلك حذف الضمة في قول امرئ القيس من السريع⁽⁵⁾:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

والشاهد فيه هو قوله (أشرب)؛ حيث حُذفت الضمة، وسكّن الباء ضرورةً لأجل التخفيف⁽⁶⁾.

وحذف الضمة هو الأصل، وقد تضارعا الواو في هذا الحذف⁽⁷⁾ من ذلك قول الأسود بن يعفر من الطويل⁽⁸⁾:

فَالْحَقْتُ أَخْرَاهُمْ طَرِيقَ الْأَهْمِ كَمَا قِيلَ نَجْمٌ قَدْ خَوَى مُتَّابِعٍ

والأصل: أولاهم، فحذف الشاعر الواو مضارعة لحذف الضمة⁽⁹⁾.

المبحث الثالث - من ملامح المضارعة بين (الصوائت) و(الصوامت)

المشهور في اللغة أنّ الصوائت لا تقبل الحركة، بل تُعدُّ امتداداً لما قبلها من الحركات، وبالتالي يتعذر ظهور الحركات عليها، فلازمت السكون دائماً، على عكس الصوامت التي تجتذبها الحركات وتؤثر

⁽¹⁾ يُنظر خزانة الأدب للبغدادي: 376/4.

⁽²⁾ نسبه سيبويه للفرزدق، ولم أعر عليه في ديوانه. يُنظر الكتاب: 28/1.

⁽³⁾ يُنظر شرح المفصل لابن يعيش: 492/5.

⁽⁴⁾ نسبه ابن جني لابن هرمة في الخصائص: 318/2، ومن غير نسبة في المصادر الأخرى.

⁽⁵⁾ في ديوانه: ص141. ويروي: "فاليوم أسقى"، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

⁽⁶⁾ يُنظر شرح المفصل لابن يعيش: 148/1.

⁽⁷⁾ يُنظر الخصائص لابن جني: 75/1 و319/2.

⁽⁸⁾ في ديوانه: ص45.

⁽⁹⁾ المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: 400/10.

مِن مَلَامِحِ الْمُضَارَعَةِ الصَّوْتِيَّةِ وَأَثَرِهَا فِي الاسْتِعْمَالِ اللُّغَوِيِّ

فيها إمّا بضم أو بكسر أو بفتح، أو تتجرد منها فتصير ساكنة، يقول ابن جني عن الحركات الإعرابية ووظائفها: "وإنما سميت هذه الأصوات الناقصة حركات، لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجذب به نحو الحروف التي هي أبعاضها"⁽¹⁾.

فالحركات تتعلق بالصوامت وتتعاور عليها، ولكن قد يُسكّن أي حرف منها في صورة من صور المضارعة للصوائت، ويُحرك في المقابل الصائت مضارعةً للصامت المتحرك؛ من ذلك: ما عُرِف في إحدى لغات العرب من أنّهم يجمعون في كلامهم بين الساكنين؛ وقد ورد عنهم اجتماع ألف المد و(أل) التعريف الساكنة في قولهم: (التقت حلقتا البطان، ولفلان ثلثا المال) وعلى هذه اللغة قرأ نافع - رحمه الله: «قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»⁽²⁾ بتسكين ياء (محيائي)⁽³⁾ في إشارة إشارة منه إلى تلك اللغة التي تجمع بين الساكنين، وقابل النحويون هذه القراءة بالرفض؛ لشذوذها وخروجها عن القياس⁽⁴⁾ وعلى هذه اللغة أنشد الشاعر⁽⁵⁾ من الرجز:

أَنَا ابْنُ مَأْوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّفْرُ وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَتَابِي زُمَرُ

والشاهد فيه قوله (النفْرُ): حيث التقى ساكنان؛ وهما القاف والراء، مضارعة للصوائت في التقاء الساكنين. وهذا أمر مستكره في اللغة إلا على لغة من يجوز ذلك⁽⁶⁾.

وفي المقابل يمكن للصوائت أن تضارع الصوامت في تحركها، وهذه المضارعة مختصة بحرفي الواو والياء غير المدية؛ فهذان الحرفان وفق القواعد الصرفية ينقلبان ألفاً، متى وُجدت علة هذا القلب، وهي تحركها وتحرك ما قبلها نحو: قول وقال، وبيع وباع⁽⁷⁾ وقد يُصححان مضارعةً للصوامت، من ذلك قولهم: الجَوْلُ والعَوْضُ؛ والقياس هنا قلب الواو ألفاً إثر تحركها، ولكن لم يحدث هذا، بل بقيت على

⁽¹⁾ سر صناعة الإعراب: 42/1.

⁽²⁾ الأنعام: 164

⁽³⁾ يُنظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري: 179/2.

⁽⁴⁾ يُنظر المحرر الوجيز، لابن عطية: 369/2.

⁽⁵⁾ البيت لعبيد الله ابن مآوية الطائي في اللسان: (نقر)، وكذلك تاج العروس للزبيدي: (نقر) ونسبه سيويه إلى بعض السعديين، انظر الكتاب: 173/4.

⁽⁶⁾ هذه اللغة نسبها صاحب اللسان إلى بعض العرب ولم يحدد. يُنظر لسان العرب: (نقر).

⁽⁷⁾ يُنظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 79/1.

د. فوزي حسين الرّاشدي

حالتها من دون اعتلال؛ ويعلّل ابن جني لعدم القلب مع وجود موجهه بأنّ " الياء والواو لمّا تحركتا قويتا بالحركة، فلحقتا بالحروف الصحاح، فجازت مخالفة ما قبلهما من الحركات إياهما، وكذلك قولهم: اجلّوذ اجلّوذاً، واخرّوط اخرّوطاً، فتصح الواو الأولى في اجلّوذ واخرّوط، من قبل أنها لما أدغمت في التي بعدها قويت، وضارعت الحروف الصحاح، فجاز ثباتها مع انكسار ما قبلها"⁽¹⁾

ويُفهم من كلام ابن جني أنّ الذي قوّى الواو في (عَوْض) و (جَوْل) ومنعها من قلبها ألفاً هو تحرّك الواو بالفتح وقبلها كسرة، وفتحة الواو لا تتسجم مع كسرة العين، إذ ليست من جنسها كي تجذبها وتقلب الواو ألفاً، ولذلك صحت الواو، وبذلك ضارع هذان الفعلان وما أشبههما الفعل الصحيح.

المضارعة بين الصوائت وحرف النون:

النون حرفٌ صحيحٌ مجهورٌ أغن يكون أصلاً وبدلاً وزائداً⁽²⁾ وهو أقرب حروف المضارعة لأصوات المد من حيث امتداد الغنة: أي أنّ الغنة التي في النون، وهي تمتد في الخيشوم، تشبه

امتداد صوت المد وهو مار في الحلق⁽³⁾ وهذا الشبه المتمثل في استطالة الغنة هو ما دفع النحويين إلى اختياره حرفاً زائداً، بقي الفعل من الكسر إذا ما اتصلت به ياء المتكلم؛ ويشير أبو العباس المبرد (285هـ) إلى ذلك بقوله: "فزيدت هذه النون لتسلم فتحة الفعل في الماضي وإعرابه في إعرابه، وذلك ضرئني ويضرئني.... وإنما زيدت النون؛ لأنّها تزداد في الأواخر، كالتنوين الذي يلحق الأسماء، والنون الخفيفة والثقيلة التي تلحق الأفعال، والنون التي تزداد مع الألف في فعلاّن، والنون حرف أغن مضارع حروف المدّ واللين"⁽⁴⁾.

فسبب اختيارهم للنون يرجع - كما يذكر المبرد - إلى أمرين؛ أحدهما: يتعلق بتركب النون وزيادته آخر الكلمة كصوت المد، والأمر الآخر: يتعلق بالجانب الصوتي؛ وهو أنّ النون ضارعت صوت المد في امتداد الغنة.

⁽¹⁾ سر صناعة الإعراب لابن جني: 35/1.

⁽²⁾ يُنظر سر صناعة الإعراب لابن جني: 207/2.

⁽³⁾ يُنظر شرح المفصل لابن يعيش: 203/2.

⁽⁴⁾ المقتضب: 263/1.

مِن مَلَامِحِ الْمُضَارَعَةِ الصَّوْتِيَّةِ وَأَثَرِهَا فِي الاسْتِعْمَالِ اللُّغَوِيِّ

وهناك أسباب أخرى دفعت النحويين إلى اختيار النون حرفاً زائداً؛ أحدها : يرجع إلى خفة أصوات المد، وسهولة استعمالها. هذه الخفة - كما يذكر النحويون- تعود إلى أنها أصوات هوائية، متسعة المخرج، لا معتمد لها في الحلق؛ مما جعلها خفيفة على اللسان؛ ولخفتها كانوا كثيراً ما يستعملونها زائدة إذا ما اقتضت الحاجة. غير أن هذه الأصوات على خفتها قد يصيبها بعض الاعتلال، وتغيّر في صورتها الأصلية؛ مما جعل العلماء يبحثون عن حرف آخر ينوب عنها في هذه الزيادة، فاخترت حرف النون؛ لأنه يضارعها في هذه الخفة؛ فاستطالة الغنة التي تشبه المد؛ جعلتها خفيفة تضارع خفة حرف المد وتتوب عنه⁽¹⁾.

ويوضّح ذلك أبو البركات الأنباري (ت577هـ) عند حديثه عن سبب اختيارهم للتونين كعلامة للصرف، ومشيراً إلى سمة الخفة التي تتمتع بها أصوات المد واللين، وقد ضارعتها النون فيها، فيقول: "فإن قيل: لم جعلوا التونين علامة للصرف دون غيره؟ قيل: لأنّ أولى ما يزداد حروف المد واللين؛ وهي الألف، والياء، والواو، إلا أنهم عدلوا عن زيادتها إلى التونين، لما يلزم من اعتلالها وانتقالها ... وكان التونين أولى من غيره؛ لأنه خفيف يضارع حروف العلة، ألا ترى أنه غنة في الخيشوم، وأنه لا معتمد له في الحلق، فأشبهه الألف إذا كان حرفاً هوائياً"⁽²⁾.

المبحث الرابع - تضارع الأصوات وأثر ذلك في التناوب اللغوي

ذكرنا آنفاً أنّ الصوتين المتجاورين إذا ما حدث بينهما تنافر أثناء النطق في المخرج أو الصفة، أو في كليهما، وحصل بذلك ثقل في النطق، وكان أحد هذين الصوتين أقوى من الآخر؛ تلجأ العربية فيما بعد - اضطراراً - إلى أن تضارع الصوت الضعيف بصوت آخر أقوى منه، يشاركه في إحدى صفاته، فيتقارب الصوتان؛ وبذلك تحميه من الاندثار، ويتم التعادل والاتزان، ويسهل النطق. والسؤال الآن! هل يوجد أثر للتضارع الصوتي في عملية التناوب اللغوي؟ أو بمعنى آخر. هل يمكن أن تحل الأصوات المتشابهة محل بعض؟

لقد أشار بعض العلماء إلى أنّ المضارعة تقوم على المشاركة، والشيء إذا شابه شيئاً آخر أخذ حكمه ، ووقع موقعه، أو ناب عنه. فالمبرد في حديثه عن علة إعراب الفعل المضارع ذكر شيئاً من هذا القبيل؛

⁽¹⁾ يُنظر شرح المفصل لابن يعيش: 203/1.

⁽²⁾ أسرار العربية لأبي البركات الأنباري: ص54.

د. فوزي حسين الرّاشدي

حيث قال: "وإنما أعربت هذه الأفعال بعد أن كان حدّها على ما وصفت لك؛ لمضارعتها الأسماء ومعنى المضارعة: أنها تقع في مواقعها وتودّي معانيها"⁽¹⁾.

والظاهر من كلام المبرد السابق أنّ المضارعة ما هي إلاّ عملية تناوب لغوي حدثت بين الاسم والفعل، بحيث ناب الفعل عن الاسم في بعض خصائصه ومعانيه والعكس، ويمكن توضيح هذ المضارعة على النحو الآتي:

أ. **مضارعة الفعل للاسم:** لاحظ النحويون أن الفعل شابه الاسم في أوجه منها:

1. تخصصه بحرف التسويف بعد أن كان شائعاً، مثلما تخصص الاسم بأل التعريف.

2. مجيؤه على زنة اسم الفاعل عدة وحركة وسكوناً، ودخول لام الابتداء عليه كما دخلت على الاسم⁽²⁾.

ب. **مضارعة الاسم للفعل:** كما ضارع الفعل الاسم في خاصية الإعراب؛ نجد أن الاسم قد ضارع الفعل في المنع من الصرف، لضعف الفعل؛ وهذا الضعف نوعان: ضعف في اللفظ، وضعف في المعنى؛ أمّا من حيث اللفظ؛ فلأن الفعل مشتق من المصدر؛ فصار المصدر أصلاً، والفعل فرعاً عنه، والفرع أضعف من الأصل. وأمّا من حيث المعنى؛ فلأنّ الفعل دائماً محتاج إلى الاسم في الإسناد، وليس كذلك الاسم، فقد يسند إليه اسم مثله، فلا يحتاج إلى فعل؛ فحاجة الفعل للاسم أضعفته، والحاجة ضعف كما يُقال. فإذا وُجد في الاسم هذان الضعفان معاً، كالعلمية والتأنيث، أو ضعف واحد يقوم مقامهما، فقد شابه الفعل، وضارعه واستحق منع الصرف⁽³⁾.

ولنتضح عملية التناوب أكثر بين الفعل والاسم؛ فإننا نشير إلى أن النحويين قد أعربوا الفعل وأعملوا الاسم؛ فأعربوا الفعل لمضارعته زنة (فَاعِل)، وفي المقابل أعملوا اسم الفاعل لمضارعته زنة (يَفْعَل)⁽⁴⁾.

أولاً - تضارع الصوامت وأثر ذلك في التناوب اللغوي بينها:

⁽¹⁾ المقتضب: 80/4.

⁽²⁾ يُنظر للباب في علل البناء والإعراب للعكبري: 20/2.

⁽³⁾ يُنظر النحو الوافي، عباس حسن: 204/4. (بتصرف).

⁽⁴⁾ يُنظر الأصول في النحو لابن السراج: 125/1.

مِن مَلَامِحِ الْمُضَارَعَةِ الصَّوْتِيَّةِ وَأَثَرِهَا فِي الاسْتِعْمَالِ اللُّغَوِيِّ

يبدو أنّ ما حدث ما بين الاسم والفعل من تناوب قد حدث أيضاً بين الصوامت والصوائت فيما بعد؛ فقد وجد العلماء أنّ صوامت العربية المتضارعة صوتياً، قد تقع مواقع بعض؛ وتتناوب فيما بينها في المفردة الواحدة؛ وأشار ابن جني إلى هذا الأمر عند حديثه عن إبدال التاء دالاً إذا كانت فاء الافتعال زائياً كما في: (ازدجر)، و(ازدان) و(ازدهى)، و(ازدلف)؛ فقال: "ولكن الزاي لما كانت مجهورة، وكانت التاء مهموسة، وكانت الدال أخت التاء في المخرج وأخت الزاي في الجهر، قربوا بعض الصوت من بعض" (1) وبالتالي نُطقت التاء في جميع ما دُكر من كلمات آنفاً دالاً. ولعلّ ما وُجد في لغات بعض العرب سواء المستقبحة منها أو المستحسنة خير شاهد على هذا التناوب اللغوي، والذي يعتمد أساساً على التضارع الصوتي الذي حدث بين تلك الأصوات؛ يقول الأزهري (370هـ): "إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللغات" (2) من ذلك قولهم: جُرْحٌ تَعَارَ بالتَّاءِ والعين وتَعَارَ بالتَّاءِ والغين إذا سال منه الدم، وقالوا: القشط والكشط (3)، ومنه: «وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ» (4) وقرأها عبد الله بن مسعود بالقاف، وقالوا: (كَافُور) و(قَافُور) وبهما قرئ في القرآن، وقد حدث التبادل والتعاقب بين القاف والكاف كثيراً (5) لتقارب المخارج (6).

ومن ذلك ما ورد عن بعض العرب من أنهم ينطقون العين الساكنة نوناً إذا جاورت الطاء، أو ما يُعرف بلغة (الاستنطاء)؛ كقولهم: في أعطى (أنطى)، وهي لغة منسوبة إلى قبيلة حمير (7) ولعلّ سبب هذا التناوب كما يقول بعض الباحثين: هو التضارع الصوتي في صفات: الجهر، والتوسط، والاستفحال، والانفتاح (8).

ومن هذا القبيل ما جاء من إبدال الحاء عيناً، أو ما يُعرف بلغة الفححفحة عند بعض العرب؛ فقد ورد عنهم قولهم: (علت المياه لكل عي) يُريدون: (حلت المياه لكل حي)، وقولهم: "عصد الرجل"، أي: حصّد،

(1) سر صناعة الإعراب: 197/1.

(2) تهذيب اللغة: (كشط).

(3) انظر المصدر نفسه.

(4) التكوير: 11

(5) يُنظر الدر المصون للسمين الحلبي: 705/10.

(6) يُنظر تهذيب اللغة للأزهري: (كشط).

(7) يُنظر الإبدال اللغوي لأبي الطيب: 318/2، وتهذيب اللغة للأزهري: (طني)

(8) يُنظر اللهجات العربية نشأة وتطوراً، عبد الغفار حامد هلال: ص186

د. فوزي حسين الرّاشدي

وقولهم: "بعثر وبعثر"، وقولهم: "اللعم الأعر أعسن من اللعم الأبيض"، أي: اللحم الأحمر..... إلخ، وغير هذا ممّا أثبتته المعاجم اللغوية عن طريق الرواة والمسوّغ لهذا التناوب هو التضارع والتشابه في صفات الانفتاح والاستفال والإصمات التي بين الصوتين ؛ ولولا ذلك لما جاز تبادلهما⁽¹⁾

وهناك من العرب من يُبدل لام التعريف ميماً، أو ما يُعرف بلغة الطمطمانيّة، وهي لغة سائدة في بعض قبائل حمير، وأهل اليمن كالأزد، وطيء؛ فقد ورد عنهم إبدال اللام ميماً نحو: (رأيت امرُجلاً) (وقام امرُجلاً) يريدون الرُجُل⁽²⁾ وهذا التناوب بين اللام والميم يعود إلى أنهما من الأصوات الذلّقيّة الشبيهة بأصوات اللين، والمخارج متقاربة بينهما، ويشاركهما في ذلك النون والراء⁽³⁾.

وكثيراً ما تقع الصوامت موقع بعض في الأصل الواحد، أو في الصيغة الواحدة ؛ محدثة اختلافاً في المعنى؛ من ذلك قالوا : جَلَفَ وَجَرَمَ؛ فهذا للقطع، وهذا للقشر، وهما متقاربان لفظاً، كون الحرفين من الأصوات الشفوية⁽⁴⁾، "وقد تقع المضارعة في الأصل الواحد بالحرفين نحو قولهم: السَّحِيل والصَّهِيل..... وذلك من (س ح ل)، وهذا من (ص ه ل)، والصاد أخت السين، كما أن الهاء أخت الحاء. ونحو منه قولهم: (سحل) في الصوت، و(زحر)، والسين أخت الزاي"⁽⁵⁾.

ثانياً- تضارع الصوائت وأثر ذلك في التناوب اللغوي بينها:

أ- التناوب بين الحركات الطويلة:

يُستفاد ممّا سبق أن تضارع الأصوات الصامتة ساهم في التناوب اللغوي بينها، وكذلك بين الصوائت أيضاً؛ فإذا تشابه الصائتان في المخرج والصفة أدّى إلى وقوع أحدهما موقع الآخر، وينوب عنه؛ وقد اشار ابن جني إلى ذلك عند حديثه عن العلاقة الصوتية بين أصوات المد والحركات، حيث يقول: "إذا ثبت أن هذه الحركات أبعاض للحروف، ومن جنسها، وكانت متى أشبعت ومطلت تمّت ووفت جرت مجرى الحروف، كما أن الحروف أنفسها قد تجد بعضها أتمّ صوتاً من بعض، وإن كانت كلها

⁽¹⁾ يُنظر المصدر نفسه: ص 173.

⁽²⁾ يُنظر معاني القرآن للأخفش: 32/1.

⁽³⁾ يُنظر الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس: ص 63 .

⁽⁴⁾ الخصائص: 2 / 151.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه والموضع نفسه.

من ملامح المضارعة الصوتية وأثرها في الاستعمال اللغوي

حرفاً يقع بعضها موقع بعض في غالب الأمر⁽¹⁾ فابن جني يُشير في عبارته السابقة إلى وجود هذا التناوب ، وخاصة ما بين الواو والياء، والذي كثر في بعض لغات العرب؛ من ذلك قولهم : المعيشة والمعوشة، والقوس والقياس، فيقلبون الواو ياء، ونُسب هذا التناوب إلى قبيلة الأزد من اليمن⁽²⁾ وأهل الحجاز يقولون: الصيَّاع والصَّوَّاع، والميَّاق والموائق⁽³⁾ وأهل المدينة يقولون: هداوى جمع هديّة وغيرهم يقولون: هدايا⁽⁴⁾ وقالوا في مثني رَحَى : رَحَوَان وَرَحَيَان، وفي الجمع قالوا: هُوَ ذُو دَعَايَاتِ القلب ودَعَوَات⁽⁵⁾.

ولعلّ من أسباب حدوث التناوب بين صوتي الواو والياء في الصيغ السابقة؛ هو كثرة استعمالهما؛ والتي أدّت إلى تقاربهما صوتياً فيما بعد. هذا التقارب تمثل في إنهما صوتان يشتركان في مرور الهواء من خلالهما في الحلق ، حرّاً طليقاً من دون أي عائق، محدثاً صوتياً إثر اهتزاز الوترين، وهناك سبب آخر وهو: البحث عن الخفة وتسهيل النطق؛ يقول سيبويه: "قالوا والياء بمنزلة الحروف التي تداني في المخارج، لكثرة استعمالهم إياهما، وأنهما لا تخلو الحروف منهما ومن الألف، أو بعضهن، فكان العمل من وجهٍ واحد أخف عليهم"⁽⁶⁾.

ب- نيابة الحركة الطويلة عن الحركة القصيرة:

1. نيابة الحروف عن الحركات في الإعراب: تتمثل هذه المضارعة في المساواة التي أحدثها النحويون بين الحرف والحركة في الإعراب النيابي، والتبيين عن المعاني، وهذا نتج عن التشابه الصوتي الذي سوَّغ لهم أن يستعملوا أصوات المد نائبة عن الحركات في إعراب الأسماء الستة: (أب، أخ، حم، هن، فو، ذو)؛ وفي إعراب المثني والجمع؛ نحو: (جاء الزيدان، والزيدون، ورأيت الزيدين، والزيدين)؛ فنابت الحروف عن الحركات في إعراب هذه الألفاظ⁽⁷⁾ إضافة إلى أنّ هذه الحروف بزيادتها وتركبها دلّت كما يقول

⁽¹⁾ الخصائص: 2 / 318.

⁽²⁾ يُنظر تهذيب اللغة للأزهري: (عشي)

⁽³⁾ يُنظر إصلاح المنطق لابن السكيت: 39/3.

⁽⁴⁾ يُنظر كتاب العين للفراهيدي: (هدي)

⁽⁵⁾ يُنظر المخصص لابن سيده: 212/4.

⁽⁶⁾ الكتاب: 335/4.

⁽⁷⁾ يُنظر الخصائص لابن جني: 318/2.

د. فوزي حسين الرّاشدي

النحويون على بعض المعاني كالفاعلية والمفعولية ، كما دلت عليها من قبل تلك الحركات الإعرابية الضمة والفتحة والكسرة⁽¹⁾.

2- نيابة الألف عن الفتحة في تأنيث الاسم: عرفوا الاسم المؤنث بأن قالوا: هو ما لحقته علامة من علامات التأنيث، لفظية كانت أو مقدرة⁽²⁾ ومن هذه العلامات تاء التأنيث الظاهرة في آخر الاسم نحو: حمزة وطلحة وشجرة . وقد أوجب النحويون فتح الحرف الذي قبلها طلباً للتخفيف؛ وتسهيلاً للنطق؛ لأنّ الاسم بعد اتصال تاء التأنيث به؛ استطال وثقل كما ثقل المثني بعد اتصاله بعلامة التثنية ، وفتحوا ما قبلها لنفس العلة⁽³⁾ (تاء التأنيث) وتركبها مع الاسم - كما يذكر النحويون - بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم آخر، وفتح آخر الاسم الأول كما فتح آخر (حضر) من حضرموت، مُضيفاً معنى جديداً للكلمة المتصل بها؛ ألا وهو التأنيث⁽⁴⁾.

ولسُنن اللغة وقواعدها؛ لم يُجز النحويون وقوع أي صائت من الصوائت قبل هذه التاء إلا إذا كان ألفاً، فإن وقعت الألف وحدها من بين سائر الحروف، ضارعوها بالفتحة، وأجازوا نيابتها عنها؛ لشبهها إياها في التكوين الصوتي وصفته، وتعدّر ظهور الحركات عليها، وذلك نحو: قطة وحصاة وأرطاة؛ وما ذلك ليكون؛ لولا المضارعة والمثابفة التي بينهما في المخرج والصفة، والتي جعلت الألف تنوب عن الفتحة في هذا الموضع⁽⁵⁾.

ج - نيابة الحركة القصيرة عن الحركة الطويلة:

1. نيابة فتحة الحرف الثاني عن الحرف الرابع في الاسم المنسوب:

للاسم المقصور الذي ألفه زائدة في باب النسبة أحكام وقواعد صرفية معينة، ذكرها النحويون وأشاروا إليها . وهذه القواعد والأحكام تتعلق بهذه الألف الزائدة، من حيث مجيئها داخل الكلمة، كمجيئها ثالثة، أو رابعة، أو خامسة، أو من حيث اختلاف معناها، أو تعلق تلك القواعد ببنية الكلمة نفسها من حيث الخفة أو النقل ؛ ومثال ذلك: (حُبلى) فقد زادت الألف فيها رابعة؛ لإفادة التأنيث.

⁽¹⁾ يُنظر شرح المفصل لابن يعيش: 188/3.

⁽²⁾ يُنظر البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لابن الأنباري: ص56.

⁽³⁾ يُنظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: 1/ 518.

⁽⁴⁾ يُنظر أسرار العربية لأبي البركات الأنباري: 1/ 259. ولللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: 1/ 518.

⁽⁵⁾ يُنظر الخصائص لابن جني: 2/ 320.

من ملامح المضارعة الصوتية وأثرها في الاستعمال اللغوي

ولكون بنية الكلمة خفيفة بتسكين الحرف الثاني؛ فقد أجاز النحويون فيها ثلاثة أوجه؛ أولها: حذف الألف؛ فيقال: حُبْلِيٌّ، وثانيتها: قلبها واواً؛ فيقال: حُبْلَوِيٌّ، وثالثها: مدّها ألفاً؛ فيقال: حُبْلَاوِيٌّ، وهذا الأمر يختلف عمّا إذا كان الحرف الثاني من الكلمة متحركاً؛ نحو: (جَمَزِيٌّ)، لكون الألف في حكم الخامسة وغير منقلبة⁽¹⁾ وبهذا تتوب فتحة الحرف الثاني عن الألف في (حُبَارِيٌّ)، وقائمة مقامها، وعند النسبة تُحذف هذه الألف وجوباً كما تُحذف في (حُبَارِيٌّ)، فيقال: (جَمَزِيٌّ) كما لو قلت في حُبَارِيٌّ: (حُبَارِيٌّ) ففتحة الحرف الثاني ضارعت ألف (حُبَارِيٌّ)؛ والثقل الذي أوجب حذف الألف في (حُبَارِيٌّ) هو نفسه الذي أوجب حذف الألف في (جَمَزِيٌّ)؛ وهذا الثقل يتمثل في كثرة الأحرُف، واستطالة الكلمة؛ فحُقِّقت عند النسبة بحذف الألف⁽²⁾ يقول ابن جني: " فإذا صرت إلى الخمسة حذفت الألف البتة أصلاً كانت أو زائدة، وذلك نحو قولك في (حُبَارِيٌّ): حُبَارِيٌّ، وفي (مُصْطَفِيٌّ): مُصْطَفِيٌّ، وكذلك إن تحرك الثاني من الرباعي حذفت ألفه البتة، وذلك قولك في (جَمَزِيٌّ): جَمَزِيٌّ وفي (بَشَكِيٌّ): بَشَكِيٌّ، ألا ترى إلى الحركة كيف أوجبت الحذف كما أوجبه الحرف الزائد على الأربعة، فصارت حركة عين (جَمَزِيٌّ) في إيجابها الحذف بمنزلة ألف حُبَارِيٌّ"⁽³⁾.

2. نيابة فتحة الحرف الثاني عن الحرف الرابع في منع الاسم من الصرف:

الاسم يُمنع من الصرف إذا وُجد فيه علتان من عللٍ تسع، أو واحدةٍ منها تقوم مقام العلتين، وهذه العلل تناقلتها كتب النحاة، ومذكورة في مواضعها⁽⁴⁾

ومن العلل التي تمنع الاسم من الصرف: (العلمية والتأنيث)، وقد نصّ العلماء على أنّ كلّ علمٍ مؤنثٍ بالهاء يُمنع من الصرف مطلقاً، أي سواء كان علماً لمذكرٍ كطلحة، أو علماً لمؤنثٍ كفاطمة، ثلاثياً كان أو زاد عليه. وإذا كان علماً لمؤنثٍ معنوي، فلا يخلو حاله من أن يكون ثلاثياً أو زائداً على ذلك، فإن زاد على الثلاثي مُنِع من الصرف، نحو: زينب، وسعاد، وإن كان ثلاثياً يُنظر إلى وسطه، فإن

⁽¹⁾ يُنظر شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 425.

⁽²⁾ يُنظر شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الاسترأبادي: 1/ 387.

⁽³⁾ الخصائص: 2/ 321.

⁽⁴⁾ يُنظر شرح ابن عقيل على الألفية: 3/ 323.

د. فوزي حسين الراشدي

كان متحركاً ك(سَقَر) ، أو كان أعجمياً ك(جُور) علم بلد، أو منقولاً من مذكَر ك(زيد) علماً لامرأة، امتنع عن الصرف، وإن كان ساكناً ك(هِنْد) صُرِف في أحد القولين (1)

هذا باختصار كل ما يتعلق بمسألة التأنيث المانع من الصرف عند النحويين، ولكن محور الحديث هنا يدور حول مضارعة الحركة للحرف، ونيابتها عنه ، وأثرها في منع المؤنث المعنوي من الصرف، وهذا المنع يستلزم أن يكون هذا النوع من المؤنث ثلاثياً ، وأن يكون حرفه الثاني متحركاً، فإن وجد هذا النوع من المؤنث نحو : (دَعَد) ، فإنه يمنع من الصرف؛ لمضارعة حركة الحرف الثاني الحرف الرابع، ونيابتها عنه ، وفي ذلك يقول الأشموني (900 هـ): " وأما المؤنث المعنوي فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف نحو: زينب وسعاد؛ لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث أو محرك الوسط كسَقَر و لَطَى؛ لأن الحركة قامت مقام الرابع" (2) ف(سَقَر) علم لجهنم، مُنِع الصرف لنيابة حركة الحرف الثاني عن الحرف الرابع ، وهو الياء في زينب ، والألف في سعاد، ونابت عنه كما ناب هذان الحرفان عن تاء التأنيث المقدر (3)

وبسبب حركة الحرف الثاني استطلت حروف الاسم؛ فازداد ثقلاً فوق ما فيه من ثقل، وصار كالرباعي في منعه الصرف؛ يقول الصبّان (1206 هـ): "لأن الاسم بالحركة خرج عن أعدل الأسماء، وهو الثلاثي الساكن الوسط فصار كالرباعي في الثقل" (4) وهذا يدل على أن المؤنث المعنوي متى سُكِّن وسطه ك(هِنْد) قد خفّ، فصارت هذه الخفة وكأنها قد قاومت أحد السببين - العلمية والتأنيث - فبقي سبب واحد، فانصرف عند بعض النحويين (5).

ثالثاً - التضارع بين الصوائت والصوامت وأثر ذلك في التناوب اللغوي بينها:

ربط النحاة الأقدمون بين هذين النوعين من الأصوات بالتضارع الصوتي، فمتى وقع نظرهم على تناوب وقع بين صائت، وصامت، أرجعوا علة ذلك إلى دور القرابة اللغوية بينهما، وأنهما صوتان متضارعان في المخرج أو الصفة، فابن جنّي يرى أن التناوب الحاصل بين الواو والباء في أسلوب القسم

(1) يُنظر شرح الأشموني على الألفية: 154/3.

(2) المصدر نفسه : 372/3

(3) يُنظر الخصائص لابن جني : 321/2 .

(4) يُنظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني: 372/3 .

(5) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 1/1.

من ملامح المضارعة الصوتية وأثرها في الاستعمال اللغوي

نحو: (بالله، والله) يعود إلى أنّ الصوتين متضارعان في اللفظ والمعنى؛ أما اللفظ؛ فلأنّ كلا الصوتين من الشفة، وأما المعنى؛ فلأنّ الباء للإصاق، والواو للاجتماع، والشيء إذا لاصق الشيء فقد اجتمع معه⁽¹⁾.

كما أشار ابن جنّي إلى أنّ الذي سوّج التناوب بين الواو والتاء في: (تراث)، و(تقية)، و(تقوى)، و(ثخمة)، وفي (أثسر)، و(أثعد)، وبقية الألفاظ التي أبدلت الفاء فيها تاء هو قرب مخرج الواو من التاء⁽²⁾.

وأشار أيضاً إلى أنّ الذي سوّج التناوب بين الميم والواو في لفظة (فم) التي أصلها (فوه) هو قرب الواو من الميم فيقول: : أما إبدالها من الواو فقولهم (فم)، وأصله (فوه)؛ فأبدلوا من الواو ميماً لقرب الميم من الواو؛ لأنهما شفهيّتان، وفي الميم هوي في الفم يضارع امتداد الواو⁽³⁾.

فابن جني في جميع ما ذكر آنفاً كان متابعاً لأسلافه من العلماء الذين يرون أنّ التناوب أساسه التقارب الصوتي بين الأصوات⁽⁴⁾ ولكن الدراسات الحديثة نفت أنّ يكون المسوّج للتناوب بين الواو وبقية الحروف في تلك الألفاظ التي ذُكرت آنفاً هو تقاربها معها؛ لبعدها المخرج؛ إذ الواو غير المدية مخرجها من أقصى اللسان، ومخارج الحروف التي ذُكرت معها شفوية لثوية، وما حدث بينهما يمكن أن يُعد من قبيل التعويض اللغوي، أو أنها ألفاظ قليلة ذُكرت مستقلة شبيهة بتلك اللهجات العربية⁽⁵⁾.

ونفي الدراسات الحديثة للتقارب الصوتي بين الصوائت والصوامت ليس على إطلاقه، بل توجد أصوات تقاربت وكان لها أثر في التناوب اللغوي، وقد أشار ابن جني إلى وقوع التناوب بين الياء والجيم في كلمة (دياجيج) حيث "أبدلت الجيم الآخرة ياء، وحذفت الياء قبلها تخفيفاً، وصارت دياجي⁽⁶⁾ ووافقته البحث اللغوي الحديث؛ من حيث إنهما صوتان مخرجهما واحد وهو وسط اللسان ومع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، وكلاهما صوت مجهور مُستقل مُنفتح مُصمت⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ يُنظر سر صناعة الإعراب : 151/1 .

⁽²⁾ يُنظر المصدر نفسه : 158/1 .

⁽³⁾ يُنظر المصدر نفسه : 90/2 .

⁽⁴⁾ يُنظر اللهجات العربية نشأة وتطوراً، عبد الغفار حامد هلال : ص253 .

⁽⁵⁾ يُنظر المصدر نفسه: ص353،369 .

⁽⁶⁾ يُنظر سر صناعة الإعراب:2/389 .

⁽⁷⁾ يُنظر اللهجات العربية نشأة وتطوراً، عبد الغفار حامد هلال: ص371 .

د. فوزي حسين الرّاشدي

ويمكن أن يُضاف ملمحًا آخر للتناوب اللغوي بين الصامت والصائت؛ والذي يتمثل في حرف النون ؛ فقد لوحظ أنّ هذا الحرف قد حدث بينه وبين الصوائت تناوب؛ ولهذا التناوب شواهد نقلتها كتب اللغة ، من ذلك قولهم : شَرَيْتَ : وشُرَيْتَ⁽¹⁾ وجرّفتش وجرّفتش⁽²⁾؛ يقول ابن يعيش: "ألا ترى أنّهما قد تعاورتا الكلمة الواحدة، وتعاقبتا عليها ... فالألفُ هنا زائدة لما ذكرناه من أنّها لا تكون أصلًا في بنات الأربعة، فكذلك ما وقع موقعها"⁽³⁾ و قالوا: غَدَوْن (4)، وقَطَوِي⁽⁵⁾ وشَجَوِي⁽⁶⁾"⁽⁷⁾ وقالوا أيضًا: عَقَنُقَل⁽⁸⁾ عَقَنُقَل⁽⁸⁾ وعَصَنُصَر، وسَجَنَجَل⁽⁹⁾ وهَجَنَجَل⁽¹⁰⁾ وعَبَنُبَل⁽¹¹⁾ ففصلوا بالنون نيابة عن الصوائت .

ولعل هذا التناوب الذي حدث بين النون والصوائت يُعزز فكرة التقارب الصوتي ودوره في هذا التناوب؛ وقد أوضحنا هذا سابقًا، وأشرنا إلى العلاقة الصوتية التي بين النون والصوائت، والتي تمثلت في امتداد الغنة في الخيشوم ومضارعتها لامتداد الصائت في الحلق.

الخاتمة

وختاماً ؛ نحمد الله أولاً وآخراً! فهو من وفقني إلى صياغة وترتيب أفكار ومعلومات هذا البحث، والذي من خلاله يمكن استخلاص النتائج الآتية:

¹ الشديد أو الغليظ. انظر تاج العروس للزبيدي: (شريت).

² الغليظ من الإبل، انظر تاج العروس للزبيدي: (جرقس).

³ شرح المفصل لابن يعيش: 335/5.

⁴ الناعم من الشيء ، انظر تاج العروس للزبيدي : (غدن)

⁵ مقارنة الخَطْو في المشي مع النشاط، . انظر لسان العرب، لابن منظور: (قطا)

⁶ هو الطويل من الرجال الضخم العظام أو طويل الساقين. انظر لسان العرب لابن منظور : (شجا)

⁷ سر صناعة الإعراب لابن جني : 110/2

⁸ الكتيب الكبير. انظر لسان العرب لابن منظور: (عقل).

⁹ المرأة ، انظر لسان العرب: (زجل).

¹⁰ علم لرجل، انظر لسان العرب: لابن منظور(هجل).

¹¹ الشديد الصلب: انظر تاج للزبيدي : (عنبل).

من ملامح المضارعة الصوتية وأثرها في الاستعمال اللغوي

- 1- لم يستقر مصطلح المضارعة عند الأقدمين ؛ لذا استعملوه بعبارات مختلفة ؛ كالتقريب، المشاكلة والمناسبة، والقلب. أما حديثاً فقد استعملوا مصطلح (المماثلة) كبديل عن مصطلح (المضارعة) عند القدماء، ومرادفاً له.
- 2- أثبت البحث أن الحركات الثلاثة الضمة والفتحة والكسرة ماهي إلا أحرف صغيرة، وحروف المد ما هي إلا امتداد لتلك الحركات، ولهذا لم يفرق العلماء قديماً بينها للتقارب المتطابق بينها في المخرج والصفة؛ فاستعملوها في الإعراب نيابة عن الحركات. ولم يكن الفرق إلا في كمية الصوت.
- 3- من أهم أسباب ظهور مثل هذه الظواهر في اللغة هو جنوح العربية دائماً إلى الخفة؛ وابتداع قوانين صوتية؛ لتسهيل النطق، والاختصار العضلي، وتقريب المتنافر من الأصوات ، وانسجامها.
- 4- الأصوات سواء كانت صوامت أو صوائت؛ متى تشابهت مخرجها أو صفاتها؛ قُربت من بعض، وتناوبت فيما بينها داخل الصيغة اللغوية الواحدة؛ وقد لاحظنا وقوع بعض الأصوات موقع بعض في اللغات واللهجات العربية؛ كوقوع النون موقع العين، أو العين موقع الحاء؛ أو وقوع الصوائت موقع بعض كالواو والياء أو وقوع النون موقعهما، وغير ذلك مما تم سرده داخل صلب البحث.
- 5- يمكن القول إنّ التضارع الصوتي أخذ منحيين؛ أحدهما: التضارع داخل الصيغة الواحدة والذي كان بسبب تجاور صوتين متنافرين في الصفة أو المخرج، وهذا أكثر ظهوراً في صيغ الافتعال. والآخر لا يحدث داخل الصيغة الواحدة؛ بل خارجها، أو ما بين مفردتين ضارعت إحداهما الأخرى؛ فأخذت شيئاً من خصائصها أو معانيها؛ وهذا أكثر ما يحدث بين التراكيب النحوية؛ كالتضارع بين الفعل المضارع واسم الفاعل، أو بين الحروف والأفعال في الإعمال والإهمال، وغير ذلك ممّا تعج به كتب اللغة.
- 6- يمكن القول إنّ ظاهرة المضارعة تُعدُّ ضرباً من ضروب التوسع اللغوي الذي تتمتع به العربية. ونظرية التوسع هي ما تمثله تلك الظواهر الأخرى؛ كالحذف، والاختصار، والتناوب اللغوي، والتخفيف، ومخالفة الأصول والقواعد اللغوية. فالمضارعة إلى جانب أنها عملية صوتية بين الأصوات إلا أنها تُمثّل هذا التوسع من حيث تحقيقها النطق السليم، والتخفيف من النقل؛ وهي أيضاً التي ساعدت على عملية التناوب اللغوي بين الأصوات؛ وإقامتها مقام بعض؛ لأجل القيام بوظائف لغوية أخرى؛ وقد ساعد على ذلك التجانس الصوتي فيما بينها؛ كالتجانس الحاصل بين

د. فوزي حسين الرّاشدي

الحركات الطويلة والقصيرة؛ والذي نتج عنه نيابة الحروف عن الحركات في إعراب الأسماء الستة، والأفعال الخمسة، أو نيابة الفتحة عن الألف في الاسم المنسوب، أو نيابتها عن الألف في منع الاسم من الصرف، أو نيابة الألف عن الفتحة في تأنيث الاسم، وغير ذلك مما هو مبسوط في كتب النحاة.

7- يرى العلماء الأقدمون أنّ التضارع الصوتي بين صوت الواو والصوامت الأخرى له أثرٌ في التناوب اللغوي، كتضارع الواو والميم، والواو والتاء، ونفى البحث اللغوي الحديث ذلك، لعدم وجود تقارب بينهما.

8- وافق البحث اللغوي الحديث رأي ابن جني في أنّ صوتي الياء والجيم بينهما تقارب صوتي أدى إلى التناوب بينهما، وهذا التقارب يتمثل في أنهما من مخرج واحد وهو وسط اللسان ومع ما يحاذيه من الحناك الأعلى، وكلاهما صوت مجهور مُستقل مُنفتح.

9- أثبت البحث أنّ التناوب بين الصوامت يعود إلى أنها أصوات متقاربة المخارج والصفات؛ كالتناوب بين العين والحاء لاتحادهما في المخرج وهو الحلق، ودُكر هذا التناوب في كلام العرب ولغاتهم، وفُرى به في القراءات القرآنية نحو حتىّ وعتّى، وكُشِطَ وقُشِطَ.

المصادر والمراجع

أولاً- القرآن الكريم برواية قالون عن نافع

ثانياً- الكتب المطبوعة:

- 1- الإبدال: لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: عز الدين التوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق 1379هـ.
- 2- أسباب حدوث الحروف لابن سينا، تحقيق: محمد حسان الطيان و يحي مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، (د. ط) (د. ت).
- 3- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم للنشر، ط/1، 1420هـ.
- 4- إصلاح المنطق لابن السكّيت، تحقيق: أحمد محمد شاکر وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف - القاهرة، (ط4)، 1949م.
- 5- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، (ط 5)، 1975م.
- 6- الأصول في النحو لابن السراج، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت.

مِنْ مَلَامِحِ الْمُضَارَعَةِ الصَّوْتِيَّةِ وَأَثَرِهَا فِي الاسْتِعْمَالِ اللُّغَوِيِّ

- 7- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر، ط/2، 1417هـ - 1996م.
- 8- تاج العروس، للزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- 9- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (ط1)، 2001م.
- 10- حاشية الصبّان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط/1، 1417هـ - 1997م.
- 11- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، (ط4)، 1418هـ - 1997م.
- 12- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (ط4)، (د.ت).
- 13- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- 14- ديوان الأسود بن يعفر، وزارة الثقافة والأعلام، (د.ن)، (د.ط).
- 15- ديوان الفرزدق، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (ط1)، 1987م.
- 16- ديوان امرئ القيس، دار المعرفة - بيروت، (ط2)، 1425هـ - 2004م.
- 17- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، (ط1)، 1421هـ - 2000م.
- 18- شرح ابن عقيل على الألفية، دار الفكر - دمشق، 1985م.
- 19- شرح الأشموني على الألفية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (ط1)، 1419هـ - 1998م.
- 20- شرح المفصل، لابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (ط1)، 1422هـ - 2001م.
- 21- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الإستراباذي، تحقيق: الأساتذة: محمد نور الحسن - محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1395هـ - 1975م.
- 22- شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الإستراباذي، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، (ط1)، 1425هـ - 2004م.
- 23- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط3)، 1408هـ - 1988م.
- 24- كتاب العين، للخليل بن أحمد للفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- 25- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر - دمشق، (ط1)، 1416هـ - 1995م.
- 26- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، عبد العزيز مطر، وزارة الثقافة - الدار القومية - القاهرة، 1386هـ.
- 27- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر - بيروت، ط/1، د.ت.
- 28- اللهجات العربية نشأة وتطوراً، عبد الغفار حامد هلال، (ط2)، 1993م.
- 29- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، (ط1)، 1422هـ.

د. فوزي حسين الراشدي

- 30- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/1، 1421 هـ - 2000 م.
- 31- المخصص لابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (ط1)، 1417 هـ - 1996 م.
- 32- معاني القرآن للأخفش، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط1)، 1411 هـ - 1990 م.
- 33- المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- 34- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، (ط15)، (د.ن)، (د.ط).
- 35- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، محمد تميم الزغبى، دار الهدى - جدة، ط/1، 1414 هـ - 1994 م.

ثالثاً - المجلات والدوريات:

- 1- أصوات الحركات العربية (دراسة دلالية جمالية)، د. منال هاشم نجار، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (6) العدد (3)، 2010 م.
- 2- في اللغة العربية (دراسة وصفية تحليلية بين القدامى واللسانيات العربية الحديثة)، نسرين عبد الله شنوف، مجلة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد (20)، العدد (2)، 2012 م.
- 3- مصطلح المضارعة الصوتية في لسان العرب لابن منظور (دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث)، د. محمد رشاد المسيني، المجلة العلمية بكلية اللغة العربية - أسيوط، العدد (40)، 2021 م.
- 4- المضارعة الصوتية بين أصوات العربية، د. يحيى بن علي المباركي، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العدد (136).

Aspects of Phonetic Assimilation and Its Impact on Linguistic Usage

Dr. Fawzi Hussein Al- Rashidi

Faculty of Education Al-Qarabulli, Al-Marqab University- Libya

Abstract:

This research delves into the phenomenon of assimilation between sounds, exploring it across four main sections. The first section, "Aspects of Assimilation Between Consonants," examines how consonants influence each other. The second, "Aspects of Assimilation Between Vowels," focuses on vowel interactions. The third section, "Aspects of Assimilation Between Consonants and Vowels," investigates the interplay between consonants and vowels. Finally, the fourth section, "Sound Assimilation and Its Impact on Linguistic Alternation," discusses how this phenomenon affects the interchangeability of sounds in language.

The study concludes with several significant findings. Chief among them is that phonetic assimilation represents a form of linguistic expansion inherent in the Arabic language. It's a phenomenon that Arabic developed to facilitate easier and more accurate pronunciation. Additionally, phonetic homogeneity emerged as a crucial factor enabling the alternation and substitution of linguistic sounds.

Keywords: Features, Phonetic Similarity, Linguistic Usage.